عقيدة ترامب في الخليج إعادة ضبط الإستراتيجية الجيواقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط

نجم الدين أجار*

ملخص: تحمل زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الخليج في مايو/ أيار 2025 والرسائل التي وجّهها خلال الزيارة دلالات مهمّة في السياسة الخارجية الأميركية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التوجهات الجديدة الناشئة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال تناول هذا التحول في إطار «عقيدة ترامب». وتكشف الرسائل والقرارات التي اتُّخِذت خلال الزيارة عن ابتعاد الولايات المتحدة عن الموقف التدخلي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة واتجاهها نحو نهج سياسة خارجية تعطي الأولوية للأدوات الاقتصادية والدبلوماسية على الوسائل العسكرية. يعكس هذا الوضع إعادة تحديد الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وسعي واشنطن إلى كسب مكانة جغرافية اقتصادية في مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد.

الكلمات المفتاحية: عقيدة ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الجيواقتصادية، الواقعية.

* جامعة ماردين أرتوكلو، تركيا

Trump Doctrine in the Gulf Recalibrating US Geoeconomic Strategy in the Middle East

NECMETTİN ACAR*

ORCID NO:0000-0002-6130-5145

ABSTRACT: *US President Donald Trump's visit to the Gulf in May 2025, as well as the messages he delivered, signal a significant shift in American foreign policy. As a major driver of this transformation, Trump insists on geoeconomic instruments to conduct global geopolitical competition and prioritizes rialpolitical approaches for Gulf regime security. This study analyzes US foreign policy towards the Middle East within the framework of the Trump Doctrine. As a result of the visit, the US has abandoned its interventionist stance in the region's internal affairs and has shifted toward a foreign policy approach that emphasizes economic and diplomatic means. In light of China's growing influence in the world, this reflects a redefining of US strategic priorities in the region.*

Keywords: *Trump Doctrine, US Foerign Policy, Geoeconomy, Realpolitik.*

* Mardin Artuklu University, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
09 - 22

Received Date: 17 / 05 / 2025 • Accepted Date: 30 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-001

المقدّمة

مع نهاية الحرب الباردة، بدأ دور القوة العسكرية في السياسة الدولية يتضاءل مقارنة بالأدوات الاقتصادية. وقد أفرز هذا الظرف الجديد في العلاقات الدولية بيئة دولية فقد فيها المفهوم الجيوسياسي الكلاسيكي تأثيره، وحلت الأدوات الاقتصادية محل الأدوات العسكرية تدريجيًّا. وقد مهّد هذا التحول الطريق أمام بروز مقاربة الجغرافيا الاقتصادية إلى الواجهة من الناحيتين النظرية والعملية. وتعني الإستراتيجية الجيواقتصادية أساسًا الاستخدام الإستراتيجي للأدوات الاقتصادية -مثل التجارة والاستثمار والتمويل والعقوبات- بما يتماشى مع الأهداف الجيوسياسية. وفي هذا الإطار -ولاسيّما مع بداية الفترة الرئاسية الثانية لدونالد ترامب- كان هناك توقّع قوي بأن الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها الجيوسياسية وتطويرها من خلال إستراتيجيا جيواقتصادية شاملة.[1]

وقد عُدَّ اختيار ترامب بعد انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة للمرة الثانية منطقة الخليج مقصدًا لزيارته الخارجية الأولى، باستثناء زيارته القصيرة إلى الفاتيكان- خطوة لافتة ورمزية لدى الرأي العام الدولي. كما أن الرسائل التي سبقت الزيارة والاتفاقيات الاقتصادية التريليونية التي وُقِّعت بين الولايات المتحدة ودول الخليج خلال الزيارة زادت من تأثير المقاربات الجيواقتصادية في السياسة الدولية. وقد فُسِّرت تصريحات ترامب وبعض القرارات التي وقّعها خلال هذه الزيارة على أنها إشارات إلى تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل زيارة ترامب إلى الخليج في مايو/ أيار 2025. ويتمثل سؤال البحث الرئيس فيما يأتي: هل هذه الزيارة تمثل تحولاً جذريًّا في السياسة الأمريكية تجاه الخليج والشرق الأوسط عمومًا؟ الادعاء الرئيس للدراسة هو أن هذه الزيارة تمثل بداية خطاب جديد في السياسة الخارجية يمكن تسميته بـ«عقيدة ترامب». ولتسويغ هذا الادعاء، سيكون هناك تحليل خطابات صانعي القرار الأمريكي تجاه المنطقة في فترة ما قبل زيارة ترامب، وتصريحات وقرارات ترامب قبل زيارته وبعدها. وفي إطار منهج تحليل الخطاب، سيجري الكشف عن أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة الرئاسية الثانية لترامب شهدت تغيرًا كبيرًا في توجهها نحو نهج جديد في السياسة الخارجية يمكن تسميته بـ«عقيدة ترامب».

ستتألف الدراسة من ثلاثة أجزاء رئيسة. يلفت الجزء الأول الانتباه إلى الأهمية

المتزايدة للنهج الجيواقتصادي في السياسة الدولية. وسيناقش على أساس نظري، كيف حولت دول الخليج «مدينة الرياض»، بوصفها نهجًا جيواقتصاديًّا، إلى أداة إستراتيجية للتأثير في تفضيلات السياسة الخارجية للدول. وفي الجزء الثاني، سيكون ثمّة تحليل شامل لرسائل ترامب وتصريحاته وخطاباته السياسية المعلنة خلال زيارته لمنطقة الخليج في مايو 2025. وباستخدام منهج تحليل الخطاب، سيكون هناك تقييم للموضوعات التي برزت في لقاءات ترامب مع قادة المنطقة، والإطار المفاهيمي الذي استخدمه، ومدى اختلاف هذه الخطابات عن سياسات الولايات المتحدة التقليدية في الشرق الأوسط. في الجزء الثالث والأخير، ستجري مناقشة ما إذا كانت الاتفاقيات الموقعة والخطابات التي جرى التعبير عنها خلال الزيارة تشير إلى تحول هيكلي في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي هذا السياق، سيكون هناك تحليل لرؤية السياسة الخارجية التي تشكلت خلال الفترة الرئاسية الثانية لترامب، لمعرفة مدى كونها تُشكّل نهجًا إستراتيجيا فريدًا يمكن تعريفه بـ«عقيدة ترامب». ويهدف هذا التقييم إلى الكشف عن أنّ هذه الزيارة لم تكن لحظة فاصلة رمزية فحسب، بل كانت لحظة فاصلة إستراتيجية أيضًا.

1) الإستراتيجية الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية:

طرح عالم السياسة الأمريكي إدوارد لوتواك مفهوم الإستراتيجيا الجيواقتصادية مِن قبلُ؛ لتحليل تحولات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. يعرّف لوتواك هذا المفهوم بأنه نظام إستراتيجي جديد تتصدر فيه الأدوات الاقتصادية لا العسكرية لتوجيه السياسات الخارجية للدول. ووفقًا له، فإن الإستراتيجية الجيواقتصادية تعني نقل الجغرافيا إلى المجال التجاري؛ وبعبارة أخرى، هي استبدال هيكلية يكون فيها التنافس الاقتصادي هو الحاسم بالتفكير الجيوسياسي الكلاسيكي.[2]

وفي هذا السياق، تشير الإستراتيجية الجيواقتصادية إلى استخدام الدول للقوة الاقتصادية لزيادة قدرتها التنافسية في تفاعلها مع بعضها بعضًا. ويتنبأ لوتواك بأن المنافسة الدولية أصبحت قائمة على أساس اقتصادي أكثر فأكثر، وأن النزاعات المستقبلية بين المناطق ستكون اقتصادية أكثر من كونها عسكرية.[3]

ومثلما يتصرف الأفراد والشركات بما يتماشى مع مصالحهم الاقتصادية (Homo economicus)، فإن الدول تضع سياستها الخارجية بما يتماشى مع موقعها الجغرافي وقدراتها التكنولوجية وأهدافها الاقتصادية. في هذا الإطار، يجري تحديد المصالح

الحيوية للدول على نحو متزايد على أساس اقتصادي، ويتشكل التخطيط الجيوستراتيجي على هذا الأساس. وفي محاولة لوضع تعريف شامل لمفهوم الإستراتيجية الجيواقتصادية، عرّف بلاك ويل وهاريس هذا المفهوم بأنه الاستخدام المنهجي للأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية مفيدة.[4] وقد أدّت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 على وجه الخصوص إلى دفاع أقوى عن المقاربات الجيواقتصادية.[5]

يشير مصطلح «السياسة الواقعية» إلى الفهم الواقعي والمحافِظ للدبلوماسية، أي «السياسة الواقعية» التي اعتمدها الكونت مترنيخ في مؤتمر فيينا، التي شكّلت النظام الأوروبي ما بعد النابليونية.[6] يشير هذا الإطار النظري إلى الاستخدام الإستراتيجي للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، ولاسيّما من قبل دول الخليج ذات القدرات العسكرية المحدودة. في هذا السياق، فضلت دول الخليج الغنية بالنفط، ولاسيّما المملكة العربية السعودية، التي تفتقر إلى قوة الردع العسكرية، استخدام «البترودولار» أداة أساسية في سياساتها الخارجية من أجل حماية مصالحها الوطنية، وضمان أمنها، واكتساب ميزة في المنافسة الإقليمية.

وتماشيًا مع هذه الإستراتيجية، طورت دول الخليج دبلوماسية تكافئ الأصدقاء وتؤثر في الخصوم من خلال النفوذ الاقتصادي. وقد مكّن هذا النهج هذه الدول من تعزيز مكانتها في السياسة الإقليمية والدولية وتوطيد مصالحها الوطنية. وقد أدّى هذا الأسلوب، الذي تحقق تطبيقه بفعالية كبيرة حتى الآن، دورًا مهمًّا في مساعدة دول الخليج على تجاوز الأزمات التي تواجهها، كما أنه بتأثير الظروف الإقليمية المتغيرة، جعل الخليج مركز الثقل الجديد للشرق الأوسط.[7]

إنّ الأهمية المتزايدة لنهج «السياسة الواقعية» الذي تتبناه دول الخليج بوصفه أداة فعّالة في السياسة الخارجية تعود إلى الأهمية المتزايدة للجغرافيا الاقتصادية في السياسة الدولية. وقد أدى تشكيل المنافسة الجيوسياسية بين الجهات الفاعلة العالمية على أسس جيواقتصادية، مثل التجارة والاستثمار وأمن الطاقة ومناطق النفوذ المالي بدلاً من الصراعات العسكرية- إلى إبراز القيمة الإستراتيجية للأدوات الاقتصادية. وفي هذا السياق، لم تعد القدرة الاقتصادية لدول الخليج، القائمة على الاحتياطات المالية الكبيرة وموارد الطاقة، عامل قوة إقليميًّا ليس فقط، بل غدت أداة حاسمة في صراع القوى العالمي أيضًا.

إن بروز مقاربات إدامة التنافس الجيوسياسي من خلال الأدوات الجيواقتصادية في المناخ السياسي العالمي- منح دول الخليج قوة تفاوضية في العلاقات الدولية، وجعلها

شريكًا لا غنى عنه في السياسات الخارجية لكل من القوى الغربية والفاعلين الصاعدين في آسيا. وقد مكن هذا التطور دول الخليج من استخدام إستراتيجيات أكثر فاعلية، مثل توجيه التحالفات من خلال البترودولارات، وتوفير الدعم السياسي أو منعه، وخلق مناطق نفوذ من خلال الاستثمارات. وهكذا، لم تعد السياسة الواقعية الخليجية إستراتيجية قائمة على القوة الاقتصادية في ممارسة السياسة الخارجية الخليجية فقط، بل أصبحت أداة سياسة خارجية على نطاق واسع يمكنها تشكيل ديناميكيات المنافسة العالمية.

> **إن الأدوات الاقتصادية، مثل الطاقة والاستثمار والتعاون في مجال البنية التحتية والترتيبات التجارية، أصبحت محورية بشكل متزايد في الأولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة**

وبالإضافة إلى هذا التحوّل في السياسة العالمية، فإن كونّ ترامب، الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، سياسيًّا براغماتيًّا إلى حد كبير، وكون رؤيته لتجسيد خطاب «جعل أمريكا عظيمة مجددًا» تنبني على المؤشرات الاقتصادية- جعلا المال والتمويل بندًا ذا أولوية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تشكّلت مقاربة ترامب للسياسة الخارجية من خلال المنافع الاقتصادية والمكاسب المالية بدلاً من المقاربات الأيديولوجية التقليدية؛ حيث أصبحت مجالات، مثل الموازين التجارية وتدفقات الاستثمار وأسواق الطاقة، هي المحددات الرئيسة لقرارات السياسة الخارجية. وقد أدى هذا الفهم إلى بروز الأدوات الاقتصادية والتفاعل المالي في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى.

2) الإستراتيجية الجيواقتصادية وإستراتيجية الخليج وتوازنات القوى العالمية في عهد ترامب

بانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، أصبح النهج الشامل للسياسة الخارجية الذي يركز على المؤشرات الاقتصادية بارزًا في عمليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ولوحظ في هذه الفترة استخدام الأدوات الجيواقتصادية بشكل منهجي في السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، كان فرض اتفاقات التعدين الامتيازية على الحكومة الأوكرانية من أجل تعويض جزء من العبء المالي الذي تحملته الولايات المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية؛ والخطاب الذي كان يلمح بين الحين والآخر إلى ضم مناطق إستراتيجية وغنية بالموارد الطبيعية مثل كندا وبنما وغرينلاند؛[8] وفرض رسوم جمركية عالية على العديد من الشركاء التجاريين، وبخاصة الصين- من

بين المظاهر الملموسة لهذا النهج الجيواقتصادي.[9] تُظهر هذه التطورات أن الولايات المتحدة اعتمدت الضغط الاقتصادي، والقدرة على التوجيه- أداة أساسية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بالإضافة إلى أدواتها الدبلوماسية والعسكرية الكلاسيكية.[10]

تضمنت جولة ترامب في الخليج، التي جرت في منتصف مايو/ أيار 2025، رسائل لافتة من حيث السياسة الإقليمية والتوجه العام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويُظهر التحليل الدقيق للرسائل التي وجّهها خلال هذه الزيارة بوضوح أنه اعتمد المنظور الجيواقتصادي بوصفه نهجًا حاسمًا، لا على المستوى العالمي فقط، بل أيضًا في صنع السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وهذا يدل على أن الأدوات الاقتصادية، مثل الطاقة والاستثمار والتعاون في مجال البنية التحتية والترتيبات التجارية، أصبحت محورية بشكل متزايد في الأولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

في فترة ما بعد عام 2000، أدى ارتفاع أسعار النفط فترة طويلة إلى تراكم أموال البترودولار على نطاق واسع في أيدي دول الخليج. وقد أدى هذا التراكم المالي إلى زيادة كبيرة لا في قدرتها الاقتصادية فقط، بل في قدرتها على تنويع أدوات سياستها الخارجية أيضًا. ويمكن اعتبار استعداد دول الخليج الكبير للاستفادة من هذه الموارد المالية، خاصة لضمان أمن النظام- تعبيرًا عن نهج سياسي واقعي.[11] وقد مهد ذلك الطريق لتعزيز المنظور الجيواقتصادي على المستوى الإقليمي، واستخدام الأدوات الاقتصادية بما يتماشى مع المصالح الإستراتيجية. واستخدمت دول الخليج هذه الموارد لتمويل علاقاتها الموجهة نحو الأمن مع الغرب، وتوسيع مجالات نفوذها من خلال السياسات الدبلوماسية والإعلامية والاستثمارية والمساعدات في سياق التنافس الإقليمي. وهكذا، أصبحت القوة المالية القائمة على البترودولار عنصرًا أساسيًّا في البعد الجيواقتصادي للسياسة الخارجية الخليجية.

في عام 2010، أدى عدم الاستقرار السياسي الذي ظهر في الشرق الأوسط مع بداية الربيع العربي إلى إعادة تشكيل أدوار الفاعلين الخارجيين فيما يتعلق بالأمن الإقليمي. في هذه العملية، أصبح تردد الولايات المتحدة في الوفاء بالضمانات الأمنية الفعلية التي قدمتها بشكل غير مباشر إلى ممالك الخليج في فترة ما بعد الحرب الباردة واضحًا.[12] وعلى وجه الخصوص، أدت سياسة الانسحاب النسبي التي اتُّبعت في عهد باراك أوباما والاتفاق النووي مع إيران إلى تقويض الثقة في المظلة الأمنية الأمريكية في دول الخليج. دفعت هذه التطورات دول الخليج إلى السعي إلى تنويع بنيتها الأمنية، وأدت إلى مبادرات جديدة لتطوير شراكات إستراتيجية بديلة.[13]

وفي هذا الإطار، اكتسبت علاقات دول الخليج مع الصين عمقًا ملحوظًا. ولم يقتصر التقارب الخليجي الصيني على البعد الأمني فحسب، بل أدى أيضًا إلى شراكة متبادلة المنفعة على المستوى الاقتصادي والجيوستراتيجي.[14] بالنسبة للصين، يتداخل هذا التقارب بشكل مباشر مع هدفها المتمثل في تنويع إمداداتها من النفط والغاز الطبيعي، الذي يقع في صميم إستراتيجيتها لأمن الطاقة. وتُعَدّ دول الخليج من بين أهم الموردين لاحتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، وتسهم في بناء الممر الاقتصادي العالمي للصين من خلال مشروعات البنية التحتية والموانئ التي جرى تطويرها في سياق مبادرة الحزام والطريق. من ناحية أخرى، بالنسبة لدول الخليج، فإن الصين تُعَدّ شريكًا إستراتيجيا يتمتع بإمكانية تنويع التعاون الاقتصادي بين هذه الدول وموازنة الاعتماد الأمني المتمحور حول الغرب. ولذلك، يمكن عدّ التقارب الخليجي- الصيني مظهرًا من مظاهر البحث عن التنويع الأمني وإستراتيجية التعددية الجيواقتصادية.

3) سياسة خارجية أمريكية جديدة

يُطلَق على تصريحات الرؤساء الأمريكيين عقب انتخابهم التي تحدّد الإطار العام للسياسة الخارجية التي سينتهجونها خلال فترة ولايتهم «العقيدة الرئاسية». وفي هذا السياق، تُعَدّ عقيدة أيزنهاور (1957) ونيكسون (1969) وكارتر (1980) من أشهر العقائد الرئاسية حول الشرق الأوسط.[15] وتجدر الإشارة إلى أن هذه المذاهب جديرة بالملاحظة من حيث إظهار أن الرئيس الأمريكي لديه نطاق واسع من التصرفات في السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه العقائد مهمة؛ لأنها تمكّن الرئيس من تقديم أولوياته في السياسة الخارجية بشكل منهجي وواضح للجمهور والمجتمع الدولي.

وقد كانت زيارة ترامب الأخيرة إلى الخليج مؤشرًا واضحًا على التحول الهيكلي القائم على الإستراتيجية الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية. ويكمن في صميم هذا التحول التداخل بين ميل دول الخليج القوي إلى اللجوء إلى الأدوات السياسية الواقعية لضمان أمن النظام ونهج السياسة الخارجية لإدارة ترامب القائم على البراغماتية الاقتصادية. وقد أدى خط السياسة الخارجية لإدارة ترامب القائم على المصالح الاقتصادية المباشرة، إلى جانب الاحتياجات الأمنية لممالك الخليج- إلى خلق اصطفاف إستراتيجي بين الطرفين. ويشير هذا الاصطفاف الجيواقتصادي الجديد إلى تغير هيكلي لا في العلاقات الأميركية-الخليجية فقط بل في صياغة السياسات الأميركية في الشرق الأوسط أيضًا. ويمكننا تحليل هذا التحول الهيكلي تحت ثلاثة عناوين:

أولاً: حدث تغير ملحوظ في سياسة الولايات المتحدة في الدعم غير المشروط لـ«إسرائيل». وقد كان استبعاد ترامب لـ«إسرائيل» من جولته الخليجية، بالإضافة إلى الاتصالات الأمريكية المباشرة مع حماس والحوثيين، واستبعاد «إسرائيل» في المفاوضات النووية الإيرانية، وعدم استشارة «إسرائيل» عند رفع العقوبات عن سوريا، وإقالة بعض الشخصيات المؤيدة لـ«إسرائيل» في البيت الأبيض، والدعوة إلى وقف إطلاق النار ضد رغبة «إسرائيل»- كل ذلك مؤشرات ملموسة على هذا التغيّر. وبالإضافة إلى كل هذه التطورات، فإن حقيقة أن الاتفاقات الأمريكية السعودية أظهرت أن سياسة إعطاء الأولوية للعلاقات الرسمية بين السعودية و«إسرائيل» قد اهتزت في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب. وقد أوضح ترامب في هذه الزيارة أنه يعطي الأولوية الآن لنظام إقليمي جديد يقوم على التعاون الاقتصادي بدلاً من بنية أمنية تتمحور حول «إسرائيل».[16]

إن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التحوّل الملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه «إسرائيل» هو أن خطاب الدعم غير المشروط لـ«إسرائيل» أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية مع

الدول العربية في المنطقة. ويكمن وراء هذا التحول إعطاء إدارة ترامب الأولوية في سياستها الخارجية للمصالح البراغماتية، وهدفها استعادة المواقع الجغرافية الاقتصادية المفقودة في مواجهة الصين. ويرى ترامب الآن في «إسرائيل» بقيادة نتنياهو، عقبة أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي، بل ومصدر خطر محتمل لنماذج جديدة من التعاون مع رؤوس الأموال العربية في الخليج.[17]

على مدى عقود من الزمن، جعل رؤساء الولايات المتحدة تعزيز العلاقات بين «إسرائيل» وشركائها العرب -رسميًّا وغير رسميّ- هدفًا أساسيًّا للسياسة الخارجية الأميركية. وقد عُدَّت اتفاقيات السلام التي وقعتها مصر مع «إسرائيل» في عام 1979، ومع الأردن في عام 1994 نجاحات مهمّة في السياسة الخارجية للرئيسين جيمي كارتر وبيل كلينتون على التوالي. وواصل دونالد ترامب هذا النهج خلال فترة ولايته الأولى وكان رائدًا في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول العربية من خلال اتفاقيات أبراهام. لكن رسائل ترامب خلال جولته الخليجية الأخيرة تشير إلى أن تطبيع العلاقات بين الشركاء العرب و«إسرائيل» لم يعد يشكّل أولوية رئيسة بالنسبة للولايات المتحدة.

ثانيًا: عكست خطابات ترامب خلال زيارته للخليج تحوّلاً جوهريًّا في الخطاب والنهج في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى انتقاده عقيدة المحافظين الجدد التي شرّعت التدخلات العسكرية، التي كانت الدعامة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة في الماضي. ففي حين أكد ترامب أن من خطّطوا ونفذوا غزو العراق أخفقوا في أهداف مثل «بناء الأمة» و«بناء المدن الحديثة»، ذكر أن الجيل الصاعد من القادة الشباب في الخليج نجحوا في تحديث بلدانهم من دون تدخل أجنبي، وحققوا نجاحات ملحوظة. يمثل هذا الخطاب ابتعادًا جذريًّا للولايات المتحدة عن ممارسات السياسة الخارجية التدخلية التي اتبعتها في العقدين الماضيين، مثل تغيير الأنظمة، وتصنيفات محور الشر، وعقائد الضربات الاستباقية.[18]

وتؤكد مقاربة ترامب الثقة في قدرة دول المنطقة على تشكيل عمليات التنمية السياسية والاقتصادية الخاصة بها من الداخل، وفي الوقت نفسه تُظهر أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للتعامل مع المنطقة من خلال الشراكات الجيواقتصادية والعلاقات ذات المنفعة المتبادلة بدلاً من الانخراط العسكري المباشر. ويرتبط التحول من سياسة أمنية تدخلية إلى إطار من التعاون الاقتصادي الداعم ولكن غير التدخلي- ارتباطًا مباشرًا بكل من

إعادة تحديد الأولويات الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، والقدرة المحلية المتنامية في الخليج. كما تتضمن مقاربة ترامب أيضًا تحديثًا يتعلم من المكاسب التي حققتها البراغماتية الاقتصادية الصينية في المنطقة.

وتُعَدّ رسالة ترامب في الرياض التي نصّت على أنّه «ولّت أيام التدخل الغربي الذي كان يذهب إلى الشرق الأوسط ويلقي عليهم محاضرة حول كيفية العيش وإدارة شؤونهم الخاصة» تغييرًا مهمًّا في الخطاب الذي يؤطر عقيدة ترامب.[19] وخلافًا للرؤساء الجمهوريين في الماضي، فإن الرسالة التي مفادها أنه سيتم التخلي عن التدخل العسكري ونهج السياسة الخارجية التدخلي الذي يهدد الأنظمة أو السلامة الإقليمية للدول الأخرى- هي رسالة لافتة للنظر، وذات مغزى كبير. هذا النهج مهمّ من حيث إظهار أن الولايات المتحدة بدأت في انتهاج مسار أكثر محدودية وموجه نحو الأهداف والمصالح الاقتصادية في سياستها الخارجية. ويكتسب هذا الخطاب أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة لبعض البلدان، مثل سوريا والعراق اللتين تعرضت وحدة أراضيهما للتهديد من قبل جهات فاعلة مدعومة من القوى الغربية في السنوات الأخيرة. وفي رؤية السياسة الخارجية الأمريكية، ثمّة توجيه رسالة قوية مفادها أنه سيكون هناك تجنب المقاربات التدخلية التي تركز على تغيير الحدود السياسية القائمة وهياكل الأنظمة في الدول في الفترة المقبلة. وهذا يشير إلى أن دول المنطقة قد دخلت في فترة ستتراجع فيها التدخلات الخارجية التي تعمّق عدم الاستقرار، وستحترم فيها السيادة الوطنية بشكل أكبر.

ثالثًا: كشفت رسائل ترامب خلال زيارته في مايو/ أيار 2025 أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنّت الوضع الإقليمي القائم بما يتماشى مع مصالحها الجيواقتصادية في منطقة الخليج، وقدّمت دعمًا مفتوحًا لممالك الخليج للحفاظ على هذا الوضع القائم. خلال الربيع العربي، عُدّت موجة تغيير الأنظمة التي أثارتها التحركات الشعبية تهديدًا للوضع الراهن في الخليج، خاصة لممالك الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبذلت هذه الجهات جهودًا مكثفة لاستعادة الوضع الراهن الإقليمي المختل. وبعد الانقلاب العسكري على حكومة الإخوان المسلمين في مصر في عام 2013، أدى اتساع مساحة المناورة لدى ممالك الخليج إلى تعزيز محور الدفاع عن الوضع الراهن ضد مطالب التحول الديمقراطي في المنطقة.

وتظهر زيارة ترامب إلى الخليج خلال فترته الرئاسية الثانية أن هذا الاتجاه ليس استمرارًا لهذا التوجه فقط، بل إن الولايات المتحدة منخرطة الآن علنًا في إعادة بناء الوضع الراهن لمصلحة دول الخليج. إن احتواء الجهات الفاعلة الرجعية التي لديها الدافع والقدرة على تحدي النظام الإقليمي، مثل إيران، وقمع المطالبات بالإصلاحات القائمة على أساس اجتماعي– من بين الأولويات الرئيسة في الخليج. وفي هذا السياق، فإن إدارة ترامب تسبغ الشرعية على ردود الفعل الخليجية للحفاظ على الوضع الراهن وتدعمها في الوقت نفسه. في هذا السياق، تتداخل سياسات مثل تشجيع التعاون الإقليمي ضد نظام الأسد في سوريا، وضد التشكيلات المدعومة من إيران مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وتضييق مجال النفوذ الأيديولوجي السياسي الإيراني مع كل من الأولويات الجيوسياسية الأمريكية والمخاوف الأمنية الخليجية. ولذلك، فإن رسائل ترامب من خلال هذه الزيارة ليست مجرد تأييد إستراتيجي للفرص الاقتصادية فحسب، بل هي رسالة إلى فهم الخليج للنظام الإقليمي أيضًا.

الخاتمة

تبشّر زيارة الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، إلى الخليج في مايو 2025 بتحوّل عميق في نهج السياسة الخارجية التقليدية لواشنطن تجاه الشرق الأوسط. وقد أوجدت هذه الزيارة أرضية تقاطعت فيها براغماتية ترامب القائمة على الإستراتيجية الجيواقتصادية التي تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية، ونهجه السياسي الذي يركّز على الأمن القومي واستقرار النظام في دول الخليج. ويشكل هذا الانسجام أساس توجه جديد في السياسة الخارجية الأمريكية يمكن تسميته: «عقيدة ترامب».

ويكشف التحليل الدقيق للرسائل التي وُجِّهت خلال الزيارة عن أن الولايات المتحدة ستبتعد في العهد الجديد عن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية وبنية الأنظمة في دول المنطقة، فضلاً عن إرادة قوية للابتعاد عن الخطوات التي تهدد وحدة أراضي هذه الدول. ومن المؤشرات الملموسة على هذا التحول ابتعاد ترامب عن البنية الأمنية المتمحورة حول «إسرائيل»، وابتعاده عن التدخلات العسكرية المباشرة.

ويمكن النظر إلى هذا التوجه الجديد لا على أنه تغيير في الإستراتيجية تجاه الاستقرار الإقليمي فقط، بل على أنه جزء من جهود الولايات المتحدة لاستعادة المساحة الجيواقتصادية المفقودة في مواجهة النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين أيضًا. ومن ثَمّ، فإن عقيدة ترامب تعبّر عن نهج سياسة خارجية أكثر إستراتيجية، ومحسوبة بشكل أكبر، حيث تبتعد عن السياسات العسكرية التدخلية، وتتشكل على أساس المصالح الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1. Edward N. Luttwak, “From geopolitics to geo-economics: Logic of conflict, grammar of commerce”, The national interest, sy 20 (1990): 17-23, Mustafa Şahin ve Mehmet Akif Okur, “ABD DIŞ POLİTİKASINDA JEOEKONOMİK STRATEJİLER: RUSYA ÖRNEĞİ”, Marmara Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi 46, sy 2 (2024): 429-52.
2. Luttwak, “From geopolitics to geo-economics”.
3. A.g.e., s17.
4. Hernán Díaz Mardones, “War by Other Means. Geoeconomics and Statecraft.”, Revista Ensayos Militares 7, sy 1 (2021): 155-59.

5. Şahin ve Okur, "ABD DIŞ POLİTİKASINDA JEOEKONOMİK STRATEJİLER".

6. Necmettin Acar, Arap Baharı Sürecinde Suudi Arabistan'da Güvenlik ve Dış Politika (Nida Yayıncılık, 2023): 136.

7. Necmettin Acar, "Orta Doğu Güvenlik Mimarisinde Yaşanan Değişimin İsrail Siyasetine Etkileri", Liberal Düşünce Dergisi, sy 112 (2023): 12.

8. "Seven Takeaways from Ukraine Minerals Deal", 01 Mayıs 2025, https://www.bbc.com/news/articles/c5yg456mzn8o.

9. "Trump, Panama Kanalı, Grönland ve Kanada'yı neden tehdit ediyor?", BBC News Türkçe, 10 Ocak 2025, https://www.bbc.com/turkce/articles/cn012eywgnno.

10. Gloria Shkurti Özdemir, "Gümrük Tarifeleri, Teknoloji ve Çalkantı: Trump'ın Geri Dönüşü ve Türkiye'nin Stratejik Yol Ayrımı", Kriter Dergi, 01 Mayıs 2025.

11. Adam Hanieh, "Key Issues in the Political Economy of the Gulf Cooperation Council States", 2020,

12. Acar, Arap Baharı Sürecinde Suudi Arabistan'da Güvenlik ve Dış Politika. s.190.

13. Jonathan Fulton, "China between Iran and the Gulf Monarchies", Middle East Policy 28, sy 3-4 (Eylül 2021): 203-16.

14. A.g.e.

15. Ersoy Önder, "Başkanlarin Doktrinleri Çerçevesinde, Abd'nin Yeni Güvenlik Anlayişi ve Soğuk Bariş", Stratejik ve Sosyal Araştırmalar Dergisi 4, sy 1 (2020): 27-39.

16. Daniel Byman, "Trump Is Making Netanyahu Nervous", The Atlantic, 24 Mayıs 2025, https://www.theatlantic.com/international/archive/2025/05/trump-middle-east-israel-relations/682934/.

17. Michael D. Shear, "Trump Shrugs Off Netanyahu on Gulf Tour", The New York Times, 18 Mayıs 2025, blm. World, https://www.nytimes.com/2025/05/18/world/middleeast/trump-israel-netanyahu-gulf.html.

18. "President Trump's Gulf Trip: Post-Visit Observations", erişim 26 Mayıs 2025, https://arabcenterdc.org/resource/president-trumps-gulf-trip-post-visit-observations/.

19. Murat Yetkin, "US Ambassador Barrack: Syria Will Not Be Divided, No New Sykes-Picot", Yetkin Report, 26 Mayıs 2025, https://yetkinreport.com/en/2025/05/26/us-ambassador-barrack-syria-will-not-be-divided-no-new-sykes-picot/.

Published by **SETA Foundation** Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas
on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 26 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com